الالتزام بتطبيق معايير الحوكمة في الجهاز المصرفي كمدخل لتجنب الأزمات المالية

د. بن رجم محمد خميسي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
جامعة سوق أهراس

أ- بلعورة هجيرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
جامعة سوق أهراس

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الفعال الذي تلعبه الحوكمة في التقليل من أثار الأزمات المالية على القطاع المصرفي، فمن خلالها تم تحليل أسباب أزمة 2008 كنموذج وسرد سيناريو حدوثها بالدرجة الأولى ومن ثم تقديمها من منظور الحوكمة واستخلاص الحلول وفقا لمبادئها، وفي الأخير تم تقديم مظاهر الإدارة الرشيدة للبنوك و أهم العوامل الأساسية الداعمة لحوكمة البنوك.

Résumé:

Cette étude vise à mettre en évidence le rôle de gouvernance efficace pour minimiser les effets de la crise financière sur le secteur bancaire, à travers lequel il a été les causes de la crise de 2008 comme une analyse du modèle et de la narration à se produire principalement un scénario, puis présenté dans la perspective de solutions de gouvernance et d'extraction en fonction de ses principes, et dans ce dernier était fournir les manifestations de bonne gouvernance pour les banques et les facteurs fondamentaux les plus importants à l'appui de la gouvernance des banques.

مقـــدمة:

يتميز النظام الرأسمالي بكثرة الأزمات المالية وتكرارها ، حيث شهد العالم منذ بداية تطبيقه العديد من الأزمات أثرت بشكل كبير على أهم المعالم الاقتصادية ، ومست العديد من القطاعات ولعل من بين هذه القطاعات القطاع المصرفي كونه أحد أهم أجزاء النظام المالي الذي تقوم عليه الاقتصاديات و الدعامة الأساسية للنظام الرأسمالي الحر.

فالقطاع المصرفي عرضه لمثل هذه الأزمات نظرا لما له من ارتباط وثيق بالبيئة الاقتصادية ككل، فأي تذبذب ناتج عن أحد أهم العناصر في تشكيل الأزمة له بشكل أو بأخر علاقة طردية مع أهم ركائز النظام المصرفي المتمثلين في سعر الخصم وإعادة الخصم، حيث سيؤديان إلى خسارة بدرجة الأولى و بتزاكمها ستؤدي إلى إفلاسه، ومن هنا نجد أنه و لما يلعبه من دور الوساطة أكثر عرضه لتأثير الأزمات المالية التي تعد شر لابد منه في النظام الرأسمالي.

فالتفكير بحل لتقليل من حدة تأثره بات أمر ضروري الذي ظهرت الحوكمة بمبادئها خلال الفترة الأخيرة ضمن الساحة الاقتصادية كحل لتقليل من حدّة الأزمات المالية على القطاع المصرفي فمن خلالها يستطيع تسيير المخاطر وإدارتها بشكل الذي يؤدي إلى إعادة استقراره وخفض احتمال حدوث الخسائر و تقليلها وسلامتها.

بالرغم من أن الحوكمة لا تكتسب الصبغة الإلزامية على الشركات أو البنوك إلا أن مزاياها تجعل منها ضرورة لا خيارا، خاصة في ظل الأزمات المالية و الاقتصادية المتلاحقة والتي أصبحت سمة من سمات النظام الرأسمالي، فتطبيق أسس ومبادئ حوكمة الشركات من شأنه إظهار الشركة بشكل أكثر شفافية و يزيد من مصداقيتها في أسواق المال.

نظرا لأهمية هذا الاصطلاح وحاجة المؤسسات عامة و البنوك بشكل خاص إلى تطبيقه سنحاول من خلال البحث الموالي الإجابة على الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن لتطبيق مبادئ الحوكمة أن تؤدي إلى تخفيف أثر الأزمات المالية على القطاع المصرفي؟

المحور الأول: أزمة الرهن العقاري نموذج لمدى تأثر القطاع المصرفي بالأزمات :

أولا: أسباب الأزمة المالية العالمية 2008 :

تعود خلفية الأزمة حسب المحللين الاقتصاديين إلى خشية أصحاب القرار في أمريكا عندما أصيب الاقتصاد الأمريكي بصدمة اقتصادية نتيجة لتدمير مركزي التجارة العالمين

في نيويورك في أن يؤدي ذلك إلى حالة انكماش اقتصادي محدق فقامت الحكومة بتشجيع البنوك على الإقراض عن طريق سياسة البنك المركزي بالتخفيض المتتالي لأسعار الفائدة، مما أدى هبوط أسعار الفائدة إلى مستويات متدنية جدا خلال الفترة من 2002 إلى 2005 و هو ما يعرف بالأموال الرخيصة [انخفاض أسعار الفائدة] حتى وصلت إلى 1% في عام 2003 مما رفع الطلب على القروض و تزايد الطلب عليها.[1]

التوسع في الإقراض الاستهلاكي والإقراض العقاري من أجل تحقيق أرباح سريعة من وراء الإقراض لقطاع الإنشاءات و المساكن بشكل غير مسبوق في التاريخ، وبدون تكوين الاحتياطات الكافي وبتجاهل مبادئ وأصول العمل المصرفي في عدم الإقراض لقطاع واحد أكثر من النسب المتعارف عليها عالميا، فزاد انكشاف تلك البنوك لقطاع الإسكان.[2]

وبعد تحرير أسواق الرهن العقاري، اتجهت جميع الاقتصاديات المتقدمة إلى اعتماد نماذج أكثر تنافسية من التمويل العقاري تفسح المجال أمام المستهلكين للحصول على القروض المرتبطة بالمساكن بسهولة أكبر، بفضل زيادة تنوع مصادر التمويل، مما أدى إلى حدوث طفرة عقارية كبيرة في أرجاء أمريكا و ارتفعت أسعار العقارات بشكل فقاعة أخذت تكبر بشكل مضاعف خلال الفترة 2002-2006.

كما تم تمويل تلك القروض الهائلة عن طريق الاقتراض من البنوك الأخرى المحلية والعالمية [عملية إعادة بيع القروض] وقامت بإقراض أصحاب العقار السابقين بضمان عقاراتهم الحالية المتزايدة السعر ، كما تم استعمال أسلوب جديد في احتساب الفوائد بشكل متغير، حيث ووفقا للأسلوب الجديد فشل عدد معتبر من المقترضين عن تسديد ديونهم جراء رفع معدل الفائدة عام 2004، بالإضافة إلى تسنيد الديون العقارية وهو ما قام به المهندسون الماليون في أمريكا بإمكانية تحويل القروض إلى أوراق مالية توريق الديون]حيث من خلالها يمكن توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناء على أصل واحد،

بالإضافة إلى لجوء المصارف إلى شركات التأمين لتأمين نفسها ضد المخاطر و غياب الرقابة الحكومية الكافية على القطاع المصرفي وشركات التأمين والرهن العقاري.[3]

01 : مظاهر الأزمة المالية العالمية 2008 : [4]

- تدهور مؤشرات الأسواق المالية بصفة عامة، وتدهور أسعار الأسهم.
- بلغ العجز الأمريكي 164 مليار دولار خلال شهر من سنة 2008.
- بنك أوف أمريكا يعتزم إلغاء 35 ألف وظيفة بعد اندماجه مع بنك ميريل لينش .
- شركة جنرال موتور تعتزم إعلان إفلاسها.
- دخلت العديد من الاقتصاديات مثل اقتصاد أمريكا وألمانيا مرحلة الركود.
- انتقال الأزمة من دولة إلى أخرى،ومن قطاع إلى آخر بصور ة تلقائية.
- تراجع الإنفاق الخاص وهو ما أدى إلى الكساد الشديد .
- تراجع أسعار النفط إلى مستويات قياسية بعد ارتفاعها إلى مستويات قياسية.
-فقدان عام للوظائف و انتشار ظاهرة البطالة بصورة عامة في كثير من الدول.

وعليه تتلخص مظاهر الأزمة المالية في ثلاثة أز مات رئيسية هي:

* **أزمة سيولة**: انتقلت الأزمة بشكل سريع إلى بقية البلدانالمتطورة وا لى الأسواق المالية.
* **أزمة تسنيد**: كان التسنيد قناعا لقروض هالكة أصلا مغطاة برهن منتفخ.
* **أزمة ثقة بأسواق رأس المال**: اضطراب وخلل في مؤشرات البورصة بتراجع القيمة السوقية لـ 8 مؤسسات مالية عالمية بحوالي 574 مليار دولار خلال العام.

ثانيا : المنظومة المصرفية الأمريكية عشية الأزمة المالية :

الأزمة التي عشها العالم بعامة، وعشتها الولايات المتحدة الأمريكية بخاصة نجمت من عدم الالتزام غير المسئول، بل المتعمد من قبل الاحتياطي الفيدرالي، أي البنك المركزي، الأمريكي في القيام بواجباته الإشرافية والرقابية والتفتيشية ومن ثم، وقعت الأزمة المالية الحادة، والتي امتدت إلى الدول الأوربية، ودول جنوب شرق آسيا، واليابان،

والصين، ثم الدول النامية، وتنذر بكساد عالمي يصغر أمامه ً ا الكساد العالمي العظيم فيأواخر العشرينيات وأو ائل الثلاثينيات من القرن الماضي.[5]

فجريً ا وراء "أقصى" ربح وأسرعه، أفرطت المؤسسات النقدية في تقديم كم ضخم للغاية من القروض للأفراد، وبالذات في مجال الرهن العقاري من دون أي دراسات استعلامية تذكر عنهم، ودون ما اعتبار للسيولة وكفاية رأس المال، مما أدى إلى تعثر الكثير من المقترضين عن السداد، في الوقت الذي انخفضت فيه أسعار العقارات، ومن ثم، غرق المواطنون في الديون، وأصبحت المؤسسات النقدية على مشارف الإفلاس ،وساعد على هذا الوضع المتأزم أربعة عوامل :[6]

01 : يتمثل في شبه غياب الرقابة من قبل السلطات النقدية على العمل المصرفي، خاصةً أن أكثر من أربعة أخماس هذا العمل كان يتم "خارج بنود الميزانية" وبالتالي لا يخضع رسميا للرقابة، رغم علم هذه السلطات بهذه الحقيقة، وعليه، كان ذلك أدعى أن تعمل على إخضاع هذا النشاط لرقابتها.

02 : يتركز في المضاربات، أي المقامرة، المحمومة في "وول ستريت" والتي تتصاعد بلا ضابط ولا رابط ولا منطق، كلما تقلصت **"الثقة"** في السوق، وفى الاقتصاد.

03 : يتمثل في انتشار استخدام أدوات مالية مبتكرة، يرفضها شرعنا الحنيف، وهى المشتقات : المستقبليات والخيارات والتحوطات ضد تغيير سعر الفائدة، أي المتاجرة في المخاطر، فقامت هذه الأدوات على إعادة بيع القروض العقارية، وغيرها من القروض، المشكوك فيها في شكل أوراق مالية، وتم تداول هذه الأوراق، وتنطوي بالطبع هذه المعاملات على محظورات يحرمها نظامنا الإسلامي، فهي بيع الإنسان ما لم يملك، وبيع الدين بالدين ،كما تنطوي على غرر أي جهالة كبيرة، وبعضها ينطوي على "ربا" صريح .

04 : هو فساد الإدارة العليا في كثير من هذه المؤسسات، مما جعلها لا تهتم كثيرا بالقواعد المصرفية قدر اهتمامها بالمرتبات الخيالية التي كانت تتقاضاها فمثلاً، بلغت مرتبات ومكافآت رئيس بنك "ليمان براذرز" (486) مليون دولار عن عام 2007م.

ومن ثم، بدأ الانهيار، وبدأ التدخل الحكومي فمثلا، أعطت الإدارة الأمريكية ضمانات لمساعدة "**جي بى مورجان**" على شراء "**بيرسترنز**" وتركت "**ليمان براذرز**" يعلن إفلاسه لعدم ملاءته، وتدخلتتأميم ًا لإنقاذ "**فريدى ماك**" و "**فانى واى**" و "**أى إيه جى**"، ثم أغلقت أخيرا "**واشنطن ميوتيوال**" ،وانتقلت عدوى الإفلاسات والتأميمات إلى دول أوروبا الغربية، وبالذات إنجلترا وفرنسا وا يطاليا ولكسمبرج، ووصل النظام المصرفي الأمريكي في النهاية إلى درجة من فقدان "الثقة"، أدت إلى حالة "التجمد الائتماني" ، فلا يوجد أي إقراض واقتراض بين البنوك، ولا يوجد أي إقراض لقطاع الأعمال أو المستهلكين ومن ثم، يوجد حالة شلل يكاد يكون كاملا في التيارات النقدية "المحركة" للتيارات الحقيقية، أي للنشاط الاقتصادي "العيني"، خاصةً، إذا أضفنا إلى ذلك الإحجام شبه الكامل من المستهلك الأمريكي عن الإنفاق، نختم بالقول أن جذور الأزمة تتلخص في فوضى الجهاز المصرفي وعليه، لإعادة الانضباط إلى هذا الجهاز كي يؤدى وظيفته الحيوية يتعين تقويم وتطوير قواعد عمل الوحدات المصرفية وأدوات الرقابة عليها، ومحاسبة المسئولين عن هذه الأزمة، ثم العودة إلى سياسات مصرفية منضبطة.

ثالثا : نتائج الأزمة على البنوك الأمريكية :

لائحة بأسماء المصارف والمؤسسات المالية وشركات التأمين المتضررة: [7]

- البنك البريطاني «**نورذرن روك**» أول مصرف للتسليف العقاري فيبريطانيا تؤممه الحكومة البريطانية في 17 فبراير.
- بنك الأعمال الأمريكي"**بير ستيرنز**" الذي يعاني من نقص السيولة: اشتراه بنك «**جي بي مورغان تشيز**» في 16مارس بمساعدة السلطات الفدرالية.

- البنك البريطاني "**اليانس اند لايسستر**": أعلن في 14 يوليو أن بنك «**سانتاندر**» الاسباني يشتريه بقيمة 1.66مليار يورو فقط مع زيادة رأسماله بواقع مليار جنيه.
- وضعت وزارة الخزانة الأمريكية «فاني ماك» و«**فريدي ماك**»، وهما هيئتان لإعادة تمويل التسليفات العقارية،تحت وصاية الدولة في السابع من سبتمبر.
- بنك الاعمال الامريكي «**ليمانبراذرز**»: وضع في 15 سبتمبر تحت حماية قانون الافلاس قبل تصفيته.
- واشترى البنك البريطاني «**باركليز**» انشطته الامريكية، في حين اشترى البنك الياباني «**نوموراهولدينغ**» الانشطة في اوروبا واسيا والشرق الاوسط.
- بنك اوف امريكا اشترى بنك الأعمال الامريكي «**ميريل لينش**» في 15 سبتمبر.
- تأميم المجموعة الامريكية «**ايه آي جي**» في 16 سبتمبر لتفادي افلاسها.
- اشترى بنك «**لويد تي اس بي**» منافسه البريطاني «**اتش بي او اس** »،رابع بنك في بريطانيا من حيث الرسملة، في 15 سبتمبر.
- بنكا الأعمال المستقلان «**غولدمان ساكس**» و«**مورغان ستانلي**» اضطرا في 21 سبتمبر الى التحول المجموعتين مصرفيتين قابضتين. يحصل «**غولدمان ساكس**» على تمويل بقيمة خمسة مليارات دولار من الملياردير وارن بوفيت، و«مورغان ستانلي» يفتح رأسماله امام البنك الياباني "**ميتسوبيشي- يو اف جي**"
- المجموعة الامريكية "**واشنطن ميوتشوال**"،سادس بنك امريكي من حيث الاصول، اعلنت افلاسها في 25 سبتمبر. اغلقتها السلطات الامريكية ونظمت التحويل الفوري لودائعها الى منافسها «جي بي مورغان تشيز» مقابل 1.9 مليار دولار.
- انهارت المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية «**فورتيس**» في 28 سبتمبر، لكن السلطات في بلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا قرر تضخ ما مجموعه 11.2 مليار يورو لتمويل «**فورتيس**» مقابل حصص في رأسمال المؤسسة.

- انهيار تاريخي للأسواق الأمريكية نتيجة فشل خطة الإنقاذ المالية والعدوى تنتقل إلى العالم اثنين أسود جديد في وول ستريت يضرب البورصات العالمية.
- تم تأميم البنك البريطاني «**برادفورد اند بينغلي**» وتصفيته في 29 سبتمبر. وهو المؤسسة المالية البريطانية الرابعة التي تفقد استقلاليتها منذبداية ازمة التسليف الدولية.
- اشترى «سيتي غروب» مصرف «**واكوفيا**» رابع بنك أمريكي من حيث الأصول، في 29 سبتمبر بإشراف الحكومة.
- في ايسلندا، أعلنت الحكومة في 29 سبتمبر شراء 75%من رأسمال «غليتنير»، ثالث بنك في البلاد الذي يعاني من نقص السيولة، بقيمة 600 مليون يورو.
- افلت البنك الألماني الخاص «**هيبوريل استيت**» المتخصص في الشأن العقاري، من الإفلاس في 29 سبتمبر بفضل فتح خط ائتمان بقيمة 35 مليار يورو بكفالة الدولة.

المحور الثاني: تحليل أزمة الرهن العقاري من منظور الحوكمة:

سنقوم من خلال هذا المبحث إلى تحليل أزمة الرهن العقاري وفقا لمبادئ الحوكمة وذلك بالتطرق إلى العناصر الموالية:

أولا : علاقة أزمة الرهن العقاري بالحوكمة :

لابد من معرفة ما هي الأسباب التي أدت إلى حدوث هذه الأزمة، حيث أن هناك مجموعة من العوامل التي تجمعت وأدت إلى الأزمة:

العامل الأول: انهيار مؤسسات مالية كبرى مثل ليمان برذرز وغيرها، أما في الدول التي لم يحصل فيها أي انهيار لأي مؤسسة مالية وخاصة الجهاز المصرفي، يمكن القول بأنه كان هناك نجاعة وحسن تقدير للبنوك، لأنهم لم يخاطروا بأموال المودعين في كل المشتقات، كما أن تطبيق لبعض البنوك للحوكمة أدت إلى عدم انهيار مؤسسات مصرفية.

العامل الثاني: أزمة الرهن العقاري.

العامل الثالث: أزمة الائتمان.

العامل الرابع :الرعب والهلع: حيث أنه يؤدي إلى إتباع سياسات غير حكيمة وغير رشيدة. ومن بين مخلفات الأزمة الاقتصادية نجد أن نظام الأجور والعلاوات والمكافآت لعب دوار مهما في هذه الأزمة. فمع تفاقم الأزمة المالية ظهرت إلى الوجود مسألة علاوات ومكافآت مسيري الشركات خاصة منها تلك التي يتم تداول أسهمها بالبورصة والذي يعتبر منافي لمبادئ حوكمة الشركات حيث أن هذه الأخيرة تنص على ضرورة أن يكون توافق بين أجور المسيرين والأهداف طويلة الأجل للمؤسسات ولمساهميها وتنص نفس المبادئ على أن الأجور التي يتقاضاها المسيرين يجب أن تكون محسوبة على أساس مؤشرات كمية تركز على الأهداف الإستراتيجية دون مراعاة الأداء المحقق من العمليات قصيرة الأجل.

ثانيا : أسباب الأزمة الرهن العقاري من منظور الحوكمة:

بـُعد المصارف الأمريكية عن أهم مباديء الحوكمة وتطبيقاتها ويتجلى ذلك من خلال:

01: غياب السلوك الأخلاقي في المعاملات:

تتميز إدارة النشاط الاقتصادي في أمريكا بأنها تتم بعيدا عن القيم الأخلاقية الإنسانية السامية، كان هذا عاملا حاسما ومهما في حصول وتفاقم الأزمة وظهرت بوضوح معالم الفساد في الأزمة المالية في سلوك الأفراد والمؤسسات المالية في عدة مجالات منها تقدير قيمة الضمانات التي يتم بموجبها تقديم القروض والرشاوى والمصالح المتبادلة في اتخاذ القرارات بمنح التمويل، وا ٍرسال العطاءات، وعمليات الاحتكار والغش والتدليس.

لقد قامت البنوك الأمريكية باقتراض مبالغ تزيد بمقدار 40% عن رأسمالها الاسمي، وبذللقحو ّ لت البنوك الأمريكية إلى مؤسسات أقرب إلى الكازينوهات منها إلى مؤسسات اجتماعية مسؤولة.

السلوكيات غير السوية من جانب المتعامل ينفي المجال المالي كانت السبب الرئيس في الأزمة، مثل الطمع والجشع والفزع والهلع إلى جانب الممارسات غير الأخلاقية التي استشرت في المؤسسات والأسواق المالية، مثل الفساد والمعلومات المضللة والاحتيال.

حيث البنوك تسعى إلى حصد مزيد من الفوائد بتدوير القروض مرةً بعد أخرى، ويدفعهم إلى ذلك الطمع والجشع لتحقيق المزيد من الأرباح لأنفسهم على حساب الآخرين. [8]

02 : غياب ضابطي الشفافية و الإفصاح في البنوك الأمريكية:

يعتبر الإفصاح وليد الانفصال بين الملكية والإدارة و هو إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الأساسية التي تهم الفئات المختلفة للمنظمة ويعينها على اتخاذ القرار، فهو إذن إظهار لشيء بحيث يكون معلوما وواضحا، ويشكل هذا المبدأ حماية للمساهم العادي من التضليل وكذلك الأطراف الأخرى حيث أظهرت العديد من الحوادث حدوث تضليل في المجتمع المالي، أما مفهوم الشفافية فظهر في ظل حالات التداخل بين الفساد والرغبة في توسيع دائرة الحريات والحكم، ونعني بالشفافية تدفق المعلومات الاقتصادية والاجتماعية و السياسية الشاملة في الوقت المناسب وبطريقة يمكن الاعتماد عليها، فالشفافية إذن هي النظام اللازم و الإجراءات العملية لتوفير مستلزمات الإفصاح عن النشاطات المختلفة، و بالقياس على وضعية البنوك الأمريكية عشية الأزمة نجد ما يلي : [9]

- تعدد الجهات الرقابية على المعلومات المحاسبية و اختلاف قوة الالتزام و من بين هذه الجهات: مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، المفوضية لمنظمة تداول و الأوراق المالية (SEC)، المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)، مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) و هذا جعل المتطلبات المطلوبة للإفصاح رغم أن عليها اتفاق يمكن أن نجد بعض الشركات تستغل المرونة المتاحة.

- تم الكشف عن تواطؤ واحدة من كبريات شركات المحاسبة والمراجعة في العالم (آرثر أندرسون) في عمليات التدليس والغش في القوائم المالية وتضخيم الأرباح وإخفاء العجز، وهي الجهة المفترض أنها تدقق الحسابات وتشهد بسلامة المركز المالي للشركة التي تراقب حساباتها وتفصح عن أي مخالفات أو أي تدليس مالي في قائمة الأرباح والخسائر، باعتبارها جهة مراجعة خارجية تحصل على أتعاب مهنية هائلة مقابل القيام بتلك المهمة

الدقيقة والمسؤولة أمام جمهرة المساهمين والمستثمرين وموظفي الشركة وصناديق التقاعد. وتكتمل " **حلقات الفساد**" بالدور المهم الذي لعبته شركة عملاقة للخدمات والاستشارات المالية في العالم المعروفة باسم "**ميرل لينش**" التي اعترفت علانية بقيام أحد أقسام " **خدمة المستثمرين**" بتضليل عملائها من المستثمرين، وأوصتهم بشراء أسهم معروف أن قيمتها السوقية المستقبلية سوف تتدهور، بل تم التنكيل ببعض الموظفين والمحللين الماليين الذين جرؤوا على تخفيض التصنيف الائتماني لشركة كبرى مثل " **إنرون** "، قبل افتضاح أمرها في العلن، وهكذا لم تلعب الشركة العملاقة ذات الشهرة الواسعة في عالم المال دور " **الوسيط النزيه**" بين سوق المال وعملائها من المستثمرين الساعين للمشورة والنصح.

تأثير أصحاب المصالح على المؤسسات الواضعة للمعايير المحاسبية كي تتناسب مع ما تسعى المؤسسات الطلية لإظهاره مما يخل الشفافية و الإفصاح.

- عم التزام مدقق الحسابات بقواعد و سلوكيات مهنة تدقيق الحسابات

- فجوة التوقعات وما ينشأ عنها من مثلكل في القياس و الإبلاغ إضافة إلى عدم توفر المعلومات للدائنين والمستثمرين حيث انتشرت الفوضى والإشاعات، وتوجه المستثمرون للتناول خارج الأسواق من دون قواعد وبيانات يرتكزون عليها في اختياراتهم و ما نتج عن ذلك من خفض الرقابة على التعاملات.

إعطاء القروض المضاعفة، التوريق، رهن القروض لضمان للحصول على قروض جديدة كلها عمليات ترتكز أساسا على معلومات غير دقيقة

- وجود ديون كثيرة خفية لم تخصص لها نسبة كديون معدومة.

- عدم توفر المعلومات للمستثمرين والدائنين في الوقت المناسب و التجهيز في توفيرها مما أدى إلى الفوضى والإشاعلت وقلل الثقة في الجهاز الاقتصادي.

- عدم عرض البيانات الحقيقة باستعمال الحيل المحاسبية، حيث بلغت الديون الفردية 9.2 تريليون دولار تشكل الديون العقارية 6.6 تريليون دولار أما ديون الشركات 18.4

تريليون دولار، الديون الحكومية 12 تريليون المجموع الكلي للديون 39 تريليون دولار وهي تمثل 3 أضعاف الناتج المحلي.

- عملية الإقراض تتم من دون النظر على قدرة المقترض على السداد
- قضية رهن القروض، حيث تم بناء هياكل مادية متعددة على أصل واحد فقط و هو القروض و هو أساسا أصل ضعيف و مهدد.
- حالات العجز في البنوك تمتد إلى أكثر من سنة قبل الأزمة حيث قامت البنوك بشطب ما يزيد عن 500 مليار دولار من أحوالها دون أن يظهر ذلك ضمن تقويم الأداء.

الخلاصة مما تقدم:[10]

-ضعف الالتزام بمبادئ الشفافية من حيث ملائمة جودة المعلومات ، رافقها السماح لأنواع مختلفة من البنوك بالاندماج و دخول مجالات تجارية دون أي إجراءات محاسبية أصولية

- الجهات المسئولة عن عرض المعلومات المحاسبية أو الكشوفات تسعى للالتفاف حول عرض المعلومات وقد لا تعكس المعلومات حقيقة الأمر مما يسبب فجوة في التوقعات.

-ضعف النظام الرقابي خصوصا فيما يتعلق بالمعلومات المتعلقة بالديون المعدومة ونسبتها في محفظة المصرف الائتمانية، وضعف النظام القانوني المساند للعمليات المصرفية وعدم الالتزام بالقانون الخاص بالحد الأقصى للقروض المقدمة للمقترض الواحد و نسبتها من رأس مال المصرف

-ضعف الإفصاح عن المعلومات الواجب عرضها عن حركة النشاط و الأصول ومصادر التمويل المركزي

03 : التصرفات اللا مسؤولة من قبل الإدارة في البنوك و ضياع حقوق المساهمين:

تمتع رؤساء الشركات و البنوك الأميركية الكبرى بما يسمى (Stock options)، أي التمتع بالحصول على حوافز في شكل مجموعة من أسهم الشركات أو البنوك التي يعملون

بها، وبالتالي تكون مصلحتهم في الحفاظ على مستوى أسعار مرتفع لتلك الأسهم، لتتم تصفيتها في وقت الذروة، وجني الأرباح ، لذلك كان من مصلحتهم إخفاء الحقائق عن المودعين، وهو أمر بالغ الخطورة لأنه يهز ثقة المودعين في النظام المصرفي، و يبعد المساهمين عن التعرف على حقيقة ما هو كائن و يمثل تهديدا لممتلكاتهم .[11]

ثالثا : حلول أزمة الرهن العقاري من منظور الحوكمة :

من بين الحلول الممكن تطبيقها من منظور الحوكمة لحل أو تفادي مخاطر الأزمة المالية يمكن ذكر ما يلي: [12]

- تفعيل دور الرقابة الصارمة على البنوك وعلى أسواق المال العالمية،وا عطاء مزيد من الشفافية على معاملاتها وردع أصحاب الصفقات المشبوهة.

- وضع ضوابط أكبر على عمليات الإقراض العقاري، وعلى عمليات تداولها بين المصارف كأصول مستثمرة، كما أنه لابد من تصحيح هامش الإقراض العقاري مع تغير قيمة العقار في السوق.

- مكافحة الجشع والطمع .

- إلزام كافة المصارف والشركات بالمزيد من الإفصاح والشفافية فيما يخص البيانات المالية وقوائمها.

- العمل على خلق لجان للحوكمة على مستوى البنوك تحت إشراف البنك المركزي .

- ربط مكافآت المسئولين التنفيذيين وهيكلية الحوافز بكل من الأداء على المدى البعيد، ومستوى المخاطر بالنسبة للشركة، كما ينبغي توفير مزيد من الإفصاح والشفافية بشأن نظام مكافآت المسئولين التنفيذيين، ويجب أن تقوم الشركات بإخضاع نظام المكافآت لتدقيق المساهمين وموافقتهم.

- تعزيز ممارسات حوكمة الشركات، لاسيما من خلال تطوير كفاءات ومسؤوليات أعضاء مجالس الإدارة، الذين يجب أن يبقوا على إطلاع دائم على أحدث مستجدات القطاع المالي

ليتمكنوا من القيام بالمهام المنوطة بهم، كما يمكن أن يخضعوا إلى التدريب عند الضرورة، ويجب على مجالس الإدارة إجراء تقييم سنوي لأداء أعضائها الذين يجب أنيكونوا مسئولين أمام المساهمين

- على الدولة بمعناها الواسع أن تضطلع بدور بالغ الأهمية في هذه العملية نظرا إلى دورها في حماية المصلحة العامة التي تغلب على المصالح الفكرية أو الجزئية التي تظهر داخل المجتمع، فالدولة هي صانعة القواعد القانونية وهي المسؤولة عن مراقبة تنفيذها وهو ما يوجب دعم أجهزة الرقابة المصرفية على المؤسسات المالية.

- ضرورة إعادة توجيه نظام إدارة الأسواق صوب حوكمة أفضل تتمتع بشفافية أكبر، وعلى الصعيد الدولي لابد من إعادة التفكير في دور وتركيبـوا إدارة العولمة الاقتصادية والمالية وتعزيز القواعد المنظمة بشكل متعقل.

- ضرورة أن ينهض القانون بدور هام في مراقبة النظام المالي الذي يحكم الأدوات المالية المبتكرة.

- عملية التنظيم في وقت الأزمة سوف تساعد على إنعاش الاقتصاد ولكن يجب أن يلاحظ في ذات الوقت أن كثرة القواعد التنظيمية قد يكون من شأنه أن يخنق الاقتصاد.

المحور الثالث : الحوكمة البنكية آلية علاجية لتفادي مخاطر الأزمات المالية

من خلال هذا المبحث سنقوم بعرض الحوكمة من منظور مصرفي بحت و إبراز مكانتها في المنظومة المصرفية مع تقديم نواتج عدم تطبيقها من خلال الطرح الموالي :

أولا : ماهية الحوكمة في البيئة المصرفية :

01 : تعريف ومبادئ الحوكمة في الجهاز المصرفي:

أ : تعريف الحوكمة في الجهاز المصرفي :

تختلف البنوك عن باقي الشركات لأن انهيارها يؤثر على عدد كبير من الأطراف مقارنة بالشركات، كما قد يؤدي إلى انهيار النظام المالي ككل مما يؤدي إلى حدوث أزمة

مالية والتي قد تتحول إلى أزمة اقتصادية، وبالتالي زيادة دائرة عواقبها الوخيمة والسيئة على الاقتصاد بأسره، ويعرف بنك التسويات الدولية الحوكمة في المصارف على أنها: " الأساليب التي تداربها البنوك من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا، والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح المساهمين وأصحاب المصالح، وذلك من خلال الالتزام بالقوانين والنظم السائدة بما يضمن حماية حقوق المودعين. " [13]

كما أن نظام الحوكمة في المصارف يشمل الطريقة التي تدار بها شؤون البنك من خلال الدور المنوط به كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا، بما يؤثر على تحديد أهداف البنك ومراعاة حقوق أصحاب المصالح وحماية حقوق المودعين، وبازدياد التعقيد في نشاط الجهاز المصرفي، أصبحت عملية مراقبة إدارة المخاطر من قبل السلطة الرقابية غير كافية، لذا أصبحت سلامة الجهاز المصرفي تتطلب المشاركة المباشرة للمساهمين ومن يمثلونهم في مجلس إدارة البنك.[14]

ب : مباديء الحوكمة في المصارف:

أصدرت لجنة بازل تقرير عن تعزيز الحوكمة في المصارف عام 1999 ثم أصدرت نسخة معدله منه عام 2005 وفى فبراير 2006 أصدرت نسخة محدثة يتضمن مبادئ الحوكمة في المصارف وتتمثل في : [15]

المبدأ الأول: يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين تماما لمراكزهم وان يكونوا على دراية تامة بالحوكمة وبالقدرة على إدارة العمل بالبنك، ويكون أعضاء مجلس الإدارة مسئولين بشكل تام عن أداء البنك وسلامة موقفة المالي وعن صياغة إستراتيجية العمل بالبنك وسياسة المخاطر وتجنب تضارب المصالح وان يبتعدوا بأنفسهم عن اتخاذ القرارات عندما يكون هناك تعارض في المصالح يجعلهم غير قادرين على أداء واجبهم على أكمل وجه تجاه البنك، وان يقوموا بإعادة هيكلة للمجلس ويتضمن ذلك عدد الأعضاء مما يشجع على زيادة الكفاءة، وتتضمن واجبات المجلس اختيار ومراقبة وتعيين المديرين التنفيذيين

بما يضمن توافر الكفاءات القادرة على إدارة البنك وان يكون أعضاء المجلس على دراية كافية بمبادئ وأسس الأنشطة المالية للبنك التي يجب إتباعها وبالبيئة التشريعية، ويقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجان لمساعدته ومنها لجنة تنفيذية ولجنة مراجعة داخلية وتقوم لجنة المراجعة بالتعاون مع مراقبي الحسابات وتراجع وتتسلم تقاريرهم وان تأخذ القرارات التصحيحية في الوقت المناسب لتحديد أوجه الضعف في الرقابة وعدم التوافق مع السياسات والقوانين والنظم. كما يشكل مجلس الإدارة لجنة إدارة المخاطر تضع المبادئ للإدارة العليا بشان إدارة مخاطر الائتمان، السوق، السيولة، التشغيل، السمعة وغير ذلك من المخاطر، ولجنة الأجور التي تضع نظم الأجور ومبادئ تعيين الإدارة التنفيذية والمسئولين بالبنك بما يتماشى مع أهداف وا إستراتيجية البنك.

المبدأ الثاني :يجب أن يوافق ويراقب مجلس الإدارة على الأهداف الإستراتيجية للبنك وقيم ومعايير العمل أخذا في الاعتبار مصالح حملة الأسهم والمودعين وان تكون هذه القيم سارية في البنك ، ويجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أن الإدارة التنفيذية تطبق السياسات الإستراتيجية للبنك وتمنع الأنشطة والعلاقات والمواقف التي تضعف الحوكمة وأهمها تعارض المصالح مثل الإقراض للعاملين أو المديرين أو حملة الأسهم ممن لهم السيطرة أو الأغلبية أو إعطاء مزايا تفصيلية لأشخاص ذات الصلة ، ويجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا توفير الحماية الملائمة للعاملين الذين يعدوا تقارير عن ممارسات غير قانونية أو غير أخلاقية من أي إجراءات تأديبية مباشرة أو غير مباشرة .

المبدأ الثالث :على مجلس الإدارة أن يضع حدودا واضحة للمسئوليات والمحاسبة في البنك لأنفسهم وللإدارة العليا والمديرين وللعاملين وان يضع هيكل إداري يشجع على المحاسبة ويحدد المسئوليات.

المبدأ الرابع:يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من وجود مبادئ ومفاهيم للإدارة التنفيذية تتوافق مع سياسة المجلس وان يمتلك المسئولين بالبنك المهارات الضرورية لإدارة أعمال البنك

وان تتم أنشطة البنك وفقا للسياسات والنظم التي وضعها مجلس الإدارة وفقا لنظام فعال للرقابة الداخلية.

المبدأ الخامس:من المهم أن يقر مجلس الإدارة باستقلال مراقبي الحسابات وبوظائف الرقابة الداخلية (ويشمل ذلك وظائف التطابق والالتزام والقانونية) باعتبارها جوهرية لحوكمة المصارف وبغرض تحقيق عدد من وظائف الرقابة وتأكيد المعلومات التي يتم الحصول عليها من الإدارة عن عمليات وأداء البنك ، و يجب أن تقر الإدارة العليا بالبنك بأهمية وظائف المراجعة والرقابة الفعالة الداخلية والخارجية لسلامة البنك في الآجل الطويل ، ويجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك التحقق من أن القوائم المالية تمثل الموقف المالي للبنك في جميع جوانبه وذلك من خلال التأكد من أن مراقبي الحسابات الخارجيين يمارسون عملهم بالتوافق مع المعايير المطبقة ويشاركون في عمليات الرقابة الداخلية بالبنك المرتبطة بالإفصاح في القوائم المالية، ومن الملائم أن تقوم لجنة المراجعة الداخلية بكتابةللتقارير مباشر ة إلى مجلس الإدارة.

المبدأ السادس :يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أن سياسات الأجور والمكافآت تتناسب مع ثقافة وأهداف وا ٍستراتيجية البنك في الآجل الطويل وان ترتبط حوافز الإدارة العليا والمديرين التنفيذيين بأهداف البنك في الآجل الطويل.

المبدأ السابع :تعد الشفافية ضرورية للحوكمة الفعالة والسليمة، وتبعا لدليل لجنة بازل عن الشفافية في البنوك فانه من الصعب للمساهمين وأصحاب المصالح والمشاركين الآخرين في السوق أن يراقبوا بشكل صحيح وفعال أداء إدارة البنك في ظل نقص الشفافية ، وهذا يحدث إذا لم يحصل المساهمون وأصحاب المصالح على معلومات كافية عن هيكل ملكية البنك وأهدافه، ويعد الإفصاح العام الملائم ضروريا وخاصة للبنوك المسجلة في البورصة لتحقيق الانضباط في السوق، ويكون الإفصاح في الوقت المناسب والدقيق من خلال موقع البنك على الإنترنت وفى التقارير الدورية والسنوية ، ويكون متلائما مع حجم وتعقيد هيكل

الملكية وحجم تعرض البنك للمخاطر أو عما إذا كان البنك مسجلا في البورصة، ومن ضمن المعلومات التي يجب الإفصاح عنها المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية، التعرض للمخاطر، الموضوعات المرتبطة بالمراجعة الداخلية وبالحكومة في البنك ومنها هيكل ومؤهلات أعضاء مجلس الإدارة والمديرين واللجان وهيكل الحوافز وسياسات الأجور للعاملين والمديرين.

المبدأ الثامن: يجب أن يتفهم أعضاء المجلس والإدارة العليا هيكل عمليات البنك والبيئة التشريعية التي يعمل من خلالها ويمكن أن يتعرض البنك لمخاطر قانونية بشكل غير مباشر عندما يقوم بخدمات نيابة عن عملائه الذين يستغلون خدمات وأنشطة البنك لممارسة أنشطة غير شرعية مما يعرض سمعة البنك للخطر .

02 : أهمية الحوكمة في الجهاز المصرفي والهدف منها:[16]

تظهر أهمية الحوكمة في الجهاز المصرفي من خلال النقاط التالية :

-تعتبر الحوكمة نظاما يتم بموجبه توجيه ورقابة العمليات التشغيلية للبنوك.

-تمثل الحوكمة السليمة عنصرا رئيسيا في تحسين الكفاءة الاقتصادية في البنوك.

وتهدف الحوكمة من خلال قواعدها وضوابطها إلى العديد من الأهداف:

-تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة الإدارة.

-تحقيق الحماية لحقوق المساهمين.

-تحقيق الحماية لأموال المودعين.

-العمل على ضمان مراجعة الأداء المالي للبنك.

-تحقيق رقابة مستقلة على جميع الأعمال داخل البنك.

ثانيا: الأزمة المالية تدق ناقوس الخطر وتستدعي احترام مبادئ الحوكمة

مع انفجار الأزمة المالية الآسيوية عام 1997، أخذ العالم ينظر نظرة جديدة إلى حوكمة الشركات، و من أهم المشكلات التي برزت أثناء هذه الأزمة عمليات ومعاملات الموظفين

الداخليين والأقارب والأصدقاء بين منشآت الأعمال وبين الحكومة، وحصول الشركات على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الأجل، في نفس الوقت الذي حرصت فيه على عدم معرفة المساهمين بهذه الأمور، وا إخفاء هذه الديون من خلال طرق ونظم محاسبية "مبتكرة"، كما أن الأحداث الأخيرة ابتداء بفضيحة شركة Enron وما تلا ذلك من سلسلة اكتشافات تلاعب الشركات في قوائمها المالية، أظهر بوضوح أهمية حوكمة الشركات حتى في الدول التي كان من المعتاد اعتبارها أسواقا مالية "قريبة من الكمال".

إن حوكمة الشركات ليست مجرد شعارات أخلاقية جيدة يجب تطبيقها ، بل إن لها آثار جد مهمة لمنشآت الأعمال، ومن ثم فإن الشركات لا ينبغي أن تنتظر حتى تفرض عليها الحكومات معايير معينة لحوكمة الشركات، بل عليها تبنيها طواعية.

وعلى سبيل المثال، فإن حوكمة الشركات الجيدة، في شكل الإفصاح عن المعلومات المالية، يمكن أن يعمل على تخفيض تكلفة رأس مال المنشأة كما و هي تساعد أيضا على جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أم المحلية، وتساعد في الحد من هروب رؤوس الأموال، ومكافحة الفساد الذي يدرك كل فرد الآن مدى ما يمثله من إعاقة للنمو.

وما لم يتمكن المستثمرون من الحصول على ما يضمن لهم عائدا على استثماراتهم، فإن التمويل لن يتدفق إلى المنشآت، وبدون التدفقات المالية لن يمكن تحقيق الإمكانات الكاملة لنمو المنشأة، وا إحدى الفوائد الكبرى التي تنشأ من تحسين حوكمة الشركات هي ازدياد إتاحة التمويل وا إمكانية الحصول على مصادر أرخص للتمويل وهو ما يزيد من أهمية الحوكمة بشكل خاص بالنسبة للدول النامية.[17]

ثالثا : العوامل الأساسية الداعمة لحوكمة البنوك ومدى الاستفادة من تطبيقها :

01 : العوامل الأساسية الداعمة لحوكمة البنوك

من بين العوامل الأساسية التي تدعم التطبيق السليم للحوكمة بالنظام المصرفي ما يلي:[18]

- وضع أهداف ومجموعة من المبادئ التي تكون معلومة لكل العاملين البنك.

-وضع وتنفيذ سياسات واضحة للمسؤولية بالبنك.
- ضمان كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وعدم خضوعهم لأي تأثيرات.
- ضمان توافر رقابة ملائمة بواسطة الإدارة العليا.
- الاستفادة الفعلية من العمل الذي يقوم بها لمراجعين الداخليين والخارجيين.
-ضمان توافق نظم الحوافز مع أنظمة البنك وأهدافه والبيئة المحيطة.
-دور السلطات الرقابية في مراجعة أعمال مجلس الإدارة والإدارة العليا.
- خلق بيئة لتعزيز انضباط السوق فعليا.
- مبادرات التعليم والتدريب لبناء طاقات في حوكمة الشركات.
- تطوير إطار قانوني فعال يحدد حقوق وواجبات البنك.

02 : مزايا الحوكمة على البنوك:

للحوكمة مزايا متعددة ومكاسب من أهمها: [19]

- الحوكمة المؤسسية نظام لتوجيه ورقابة العمليات التشغيلية للبنوك.
- تمثل الحوكمة المؤسسية الجيدة عنصرا رئيسيا في تحسين كفاءة عمل البك وأدائه.

للبنك المركزي دور في تشجيع الحوكمة في البنوك التجارية وذلك للأسباب التالية:

- إن تطبيق الحوكمة الجيدة يقع ضمن المسؤوليات الإشرافية للبنك المركزي.
- إن البنوك التجارية تختلف عن غيرها من الشركات المساهمة لأن طبيعة عملها تحمل المخاطر، إضافة إلى كونها مسؤولة عن المحافظة على أموال المودعين.
- نتيجة لتعرض البنوك لهذه المخاطر وبسبب تداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية، فإن وجود الحوكمة المؤسسية مسألة مهمة وضرورية لهذه البنوك.
- يحتاج أعضاء مجلس الإدارة في البنوك ضمان أن المخاطر التي تتعرض لها طبيعة أعمال البنوك تدار بشكل سليم، ,وأن لدى البنك المركزي المسؤولية القانونية للتأكد من ذلك.

- يجب أن نعترف بأنه ليس من السهل الحصول على أعضاء مجلس الإدارة مستقلين بشكل حقيقي، أو الأعضاء الذين يمكن أن يقفوا في وجه المساهمين المسيطرين على رأس مال البنك.

هناك أيضا المخاطر المتمثلة بتعيين أعضاء مجلس إدارة يطلق عليهم: "**شبه مستقلين**" لإعطاء انطباع خاطئ للحوكمة المؤسسية.

03 : مظاهر الإدارة الرشيدة للبنوك

يتكو ّن النظام المصرفي عامة من البنك المركزي والمؤسسات النقدية، أي البنوك وشركات التأمين وسوق المال، ويقوم الفن المصرفي على التوفيق بين اعتبارين متناقضين: الثقة أو السيولة من ناحية، والعائد أو الربحية من ناحية أخرى، فالبنك كمشروع اقتصادي يتعين أن يحقق ربحا لأصحابه المساهمين وكمشروع اقتصادي من نوع خاص بحسب طبيعة نشاطه، وهى التعامل في "**الائتمان**"، يتعين أن يحافظ على حد معين من السيولة في أصوله حتى يكتسب ثقة المتعاملين معه بأنه يستطيع أن يلبى طلباتهم بالدفع نقدا عند الطلب، أو بعد ترتيبات معينة ، فإذا ركز البنك على اعتبار واحد من هذين الاعتبارين، فإنه يفقد شرط وجوده في السوق المصرفي، فإذا وجه جل موارده المالية لمقابلة اعتبار الثقة، أي السيولة، فإن هذه السياسة ستكون على حساب الاعتبار الثاني وهو الربحية ومن ثم، يصبح مشروع ًا غير مربح لا مبرر إذاً لوجوده، وا ٍذا وظف جل موارده في أصول مثمرة، أي مدر ّة لعوائد مرتفعة نسبي ًا كالأوراق المالية طويلة الأجل، أي الأسهم والسندات، والقروض والسلفيات، سيكون ذلك على حساب السيولة، وبالتالي الثقة حيث سيفقد ثقة عملائه لأنه لن يستطيع أن يستجيب لطلباتهم بالدفع نقد ًا ومن ثم، يفقد مبرر وجوده كمؤسسة نقدية، وعليه فان القاعدة المثالية أن يشكل البنك مجموع أصوله بما يضمن له السيولة الكافية مع الربح المناسب، وعادة ما تتراوح نسبة الأصول السائلة ما بين (30%) إلى (40%) من مجموع الأصول الكلية للبنك ، وبالنسبة للأصول قليلة السيولة، أو

المثمرة، يتعين على البنك أن يتوخى في تكوينها تقليل "مخاطر" الائتمان بقدر الإمكان، فيكو ّن محفظة أوراقه المالية من أوراق "جيدة" ويختار عملاءه "المقترضين" بدقة، وفقا لمعايير معروفة من استعلام عن العميل، خاصةً مركزه المالي وسمعته الائتمانية، بل سمعته الشخصية، بالإضافة إلى أخذ ضمانات، أي رهن يغطى، إن لم يزيد عن قيمة القرض، للرجوع عليه عند عدم السداد في تاريخ الاستحقاق . وهذا ما يطلق عليه الاقتصاديون النقديون : "إدارة مخاطر الائتمان" ، وأخيرا تتطلب الإدارة الرشيدة للبنك أن تكون موارده الذاتية، أي رأسماله المدفوع والاحتياطيات والمخصصات "كافية" لمقابلة المخاطر المحتملة لقروض "رديئة" أي مشكوك فيها أو معدومة، على أن تشكل هذه الموارد نسبة تتراوح بين (8%) إلى (15%) من إجمالي الأصول "عالية المخاطر" . [20]

الخـــــــــــــاتمة:

إن وجود نظام مصرفي سليم يعتبر من الركائز الأساسية لسلامة عمل الأسواق المالية و الاقتصاد ككل، كما أن توفير الممارسات السليمة المتناسبة مع المبادئ التي تتضمنها الحوكمة يساعد في تنظيم إدارة البنك وعمله، توفر الحوكمة هيكلا منضبطا و منظما يضع البنك من خلاله أهدافا وسبلا لتحقيقها، وكذلك مراقبة أداء تلك الأهداف ، كما تشجع البنك على استخدام موارده بدرجة أكبر وأكثر كفاءة.

نتائج الدراسة :

تعتمد الحوكمة في المصارف على مبادئ أساسية ترتكز في الأساس على:

* تأكيد أهمية الشفافية من أجل ضمان الإدارة الفعالة والسليمة في البنوك، واحترام قوانين الإفصاح، وكذا وضع معالم واضحة لحدود ومسؤوليات مجلس الإدارة في البنوك ووضع هيكل إداري يحدد المسؤوليات ويحدد المهام بدقة، وقد أثبتت الأزمة المالية عددا من الحقائق من أهمها تحول البنوك إلى أداء كافة الأعمال المالية من مضاربة واستثمار

وا ٍقراض وبيع وشراء مما أدى ذلك إلى تشابك وتعقد أنشطتها وبالتالي ضعف إمكانيات الرقابة الفعالة عليها وغياب الحوكمة وما يرتبط بها من شفافية وا ٍفصاح.

* كما أن التداخل بين مختلف الأدوات والأسواق المالية أضعف من أدوات الرقابة وقلل من فاعليتها، ولم تعد مجالس الإدارات وهي المسؤولة عن الحوكمة و الشفافية على استعداد للإفراج عن المعلومات الصحيحة في الوقت المناسب، ولم يعد هؤلاء على استعداد للإعلان عن أهداف مؤسساتهم ووسائل وأدوات تحقيق هذه الأهداف ولا عن كيفية تنظيم العلاقات مع الشركات الأخرى، وغابت عنهم خطوط المسؤولية وكيفية تطبيق القوانين أو الالتز ام بها.

يمكن أن نصل إلى أن من أهم أسباب الأزمة المالية غياب الشفافية وغياب تطبيق ضوابط ومعايير الحوكمة وما نجم عنه من إخلال بأهم مبادئ هذه الأخيرة.

ونخلص إلى أن تعزيز وا ٍدخال ثقافة الحوكمة في المؤسسات المالية والبنوك كمفهوم من ضمن المفاهيم الثقافية السائدة لدى مسئولي ومدراء الائتمان يعتبر أمرا ضروريا باتجاه تدعيم وتعزيز مكانة البنوك في الاقتصاد وضمان تجنب مختلف المخاطر بما فيها المخاطر المالية.

قائمة المراجع والإحالات:

[1] : مفتاح صالح : **" الأزمة المالية العالمية "** ،مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية ، العدد الثامن ، جامعة بسكرة ، ديسمبر 2010 ، ص 3 .

[2] : مفتاح صالح ، المرجع السابق ، ص 4 .

[3] : مفتاح صالح ، المرجع السابق ، ص 5-6 .

[4] : مفتاح صالح ، المرجع السابق ، ص 7 .

[5] : مقدم وهيبة : **" إحترام ضوابط الحوكمة في المصارف سبيل لتجنب الأزمات المالية "** ، موسوعة الاقتصاد و التمويل الإسلامي ، 17 يوليو 2011 ، ص 14 .

[6] : مقدم وهيبة ، المرجع السابق ، ص 14 – 15 .

[7] : مقدم وهيبة ، المرجع السابق ، ص 15-17 .

[8] : مقدم وهيبة ، المرجع السابق ، ص17 .

[9] : مقدم وهيبة ، المرجع السابق ، ص 17-18 .

[10] : مقدم وهيبة ، المرجع السابق ، ص19 .

[11] : مقدم وهيبة ، المرجع السابق ، ص 19 .

[12] : فاتح دبلة و سارة بركات ، المرجع السابق ، ص523-524 .

[13] : شريقي عمر: " **دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي**" ،الملتقى العلمي الدولي حول : **"الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية** جامعة فرحات عباس ، سطيف ،20-21 أكتوبر2009،ص04 .

[14] : بن علي بلعزوز، عبد الرزاق حبار : **"الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية :مدخل للوقاية من الأزمات المالية والمصرفية بالاشارة لحالة الجزائر "** ،الملتقى العلمي الدولي حول: **"الأزمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية "** ، جامعة فرحات عباس،سطيف ،20- 21أكتوبر2009، ص 06 .

[15] : مقدم وهيبة ، المرجع السابق ، ص 10-12 .

[16] : دهمش نعيم،إسحق أبو زرعفاف : **"تحسين وتطوير الحاكمية المؤسسية في البنوك "** ، مجلة البنوك في الأردن ،العدد العاشر، المجلد الثاني والعشرون، ديسمبر 2003 ،ص 27 -30 .

[17] : مقدم وهيبة ، المرجع السابق ، ص 19-20 .

[18] : حبار عبد الرزاق : **" الالتزام بمتطلبات بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي (حالة دول شمال إفريقيا)** " ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 07 ،جامعة شلف ،الجزائر ، 8 فبراير2011 ، ص80-81 .

[19] : مقدم وهيبة ، المرجع السابق ، ص 21 .

[20] : مقدم وهيبة ، المرجع السابق ، ص20 .